

لا بد من العلم بالمرء
عند النكاح
لأنه لا بد من العلم
بما هو متعلق به
من جهة المهر
والنكاح
لأنه لا بد من العلم
بما هو متعلق به
من جهة المهر

كانوا في الجاهلية يأخذونه ويستمون به محله لا
المراة تستمتع بالزوج كاستمتاعه بها أفلا
فكانها تأخذ كاستمتاع من غير مقابل وقوله تعالى
وأقوهن أجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم
لم يدا لتزوج بها لم يمس ولو خافا من حد يدرؤا
الشيطان **وسمى للزوج تسمية المهر**
للزوجة في صلها **النكاح** أي العقد لأنه صلى الله
عليه وسلم لم يخل نكاحا عنه ولا نداء في المحرمية
ولم يلا يسهله نكاح الواهية نفسها كصلى الله
عليه وسلم ويؤخذ من هذا أن المتدا أن زوج
عنده أمته كيثق له ذكر المهر وهو ما في الزوجة
تسعى لمن ينسخ الشرح الكثير وهو المعتاد لأخر
في ذلك وأن خالف في ذلك بعض المتأخرين
أن لا يدخل بها حتى يدفع لها شيئا من المقتداق
خروجها من خلاف من أوجبه **فإن لم يسلم صداقا**
بان أخلى العقد منه **صح العقد** بالإجماع لكن
منع الكراهة كما يزوج به المأوردى والمتولي
وعنه ما وقد عتبت التسمية في المهور الأولى إذا كانت
الزوجة غير جائزة التفرغ أو مملوكة لغير جانيه
المعترف الثالثة إذا كانت جائزة التفرغ وأذنت
لوليها أن يزوجها ولم تقوض تزوجها هو أو وكيله

أنه

الثالثة

الثالثة إذا كان الزوج غير جائز التفرغ وحصل
التفاق في هذه الصلوة على أقل من مهر الزوجة
وقد أعداها على أكثر منه فيتعين تسميتها
بما أوقع المقتدا عليه ولا يجوز إخلاؤه منه
وإذا خلى العقد من التسمية فإن لم تكن مفوضة
استحققت مهر المثل بالعقد وإن كانت مفوضة
بان قالت وشدة تولى مهر الزوجين بالمهر
ففعّل **وجب المهر مبتلاية أمته** أي بواحد
منها المأول **أن يرضه** أي بقدره **الزوج**
علي نفسه قبل الدخول وكما خيس نفسها
لغيرها لها لتكون على بصيرة من مسلم نفسها
ولها بعد الفرض جسد نفسها المسلم المهر ومن
أحال كالمسي في العقد أما المهر قبل الدخول
لها جسد نفسها كالمسي في العقد ويشترط
رضاهما بما يرضه الزوج لأن الحق لها
فإن لم يرض به فكاله بقرضه وهذا كفاك
الأذرعى إذا فرض دون مهر المثل أما إذا فرض
لها مهر مثلها حالاً لا ينقدا لولد وبذلك
لها وصداقة على أنه مهر مثلها فلا يقدر رضاها
لا يرضى ولا يشترط علم الزوجين حدث
تراها على مهر بقدر مهر المثل لأنه ليس قبله

عنه